

## في الأول من أيار

## تهجير باسم السلاح... وتهجير باسم القانون

■ **معن بشور\***

كثيرون يتحدثون بحق إنَّ ما يشهده الوطن العربي من اقتتال واحتراب، من غلو وتطرف، من تدخل وعدوان، من إقصاء واجتثاث، يهدف، بالإضافة إلى سفق الدماء وتعميم الدمار وتدمير وينتاع الجيوش، إلى صرف الانتظار عن الصراع الرئيسي مع العدو الصهيوني، بل «إجبار» الأمة على اعتبار أنَّ لها عدوا رئيسيا غير المشروع الصهيوني .....

لكن قلّة تنتبه إلى أنَّ لهذه الظروف الدموية المؤلمة أهدافا أخرى أيضا هي صرف الانتظار عن مجمل حقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، وعن حق المعاناة الإنسانية والحياتية لغالبية الناس، فتجري في ظل هذه الظروف المريرة أكبر عمليات نهب للموارد، وسلب للثروات، وأخطر عمليات الفساد، والإفساد، وهو ما يجعل فقراءنا أكثر فقرا، والأغنياء أكثر غنى.

فكما عرفنا خلال الحرب في لبنان، كيف كانت الميليشيات على ضفتي الحرب تتعدّد الصفقات وتجاهل الرشى، وتنسّق معا أعمال النهب تحت ظلال البنادق، فإننا نشهد اليوم في كل ساحات المعارك اقتصادات موازية حيث يحقق «الاستثمار» بكل أشكاله أرباحا مضاعفة، وتتمكّن مصانع الفساد والتهجير من تكديس الثروات وتناميها، فيحل التهريب مكان التجارة، وتطرّد الأسواق السوداء، الأسواق العادية، فيرتقي أشخاص من طبقة إلى طبقة أكثر يسرا وثراء، فيما ينحدر باتجاه خط الفقر المذيق العديد من أبناء الطبقات الوسطى، على نحو يجعل للحروب المحيطة بنا أسبابا تضاف إلى الأسباب المتداوله بل يصيب لاحتراب اقتصاده، ولهذا الاقتصاد مستفيدون منه، حرصوصن على استمرار الحرب لاستمرار منافعهم.

في ظل هذا الواقع الذي يخلط فيه الاقتصاد بالحرب، والقتال بالتهريب، و«النضال» بالارتهاق للسفارات، وفي عيد العمال بالذات نرى بوضوح أنَّ الكادحين يزداد شقاؤهم يوما بعد يوم، وأصحاب الحقوق تهدر حقوقهم جهارا نهارا، بل نرى قوانين تصدر لإضافة أعباء على المواطن، فيما تتعدّد الأسباب للحيلولة دون صدور قوانين تنصف أصحاب الحقوق.

ولا أظن أنَّ أحدا من المهتمين ينكر أنَّ قوانين وقرارات صدرت إثر «نصائح» الصناديق الدولية كانت سببا في ازدياد الاستقطاب الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي الاحتقان الشعبي والنفسي وقد شكلا، مع غيرهما، تربة لكل ما نراه حولنا من حالات غلو وتطرف وتوحش.

ومثلما يستخدم السلاح في زمن الحرب لتهجير الناس من بيوتها وحتى بلادها، نرى القانون في زمن السلم يستخدم أيضا سلاحا للتهجير.

إنَّ عمّالَ لبنان، ومعهم كلُّ الكادحين وأبناء الطبقات الوسطى، يفقدون اليوم الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، فلا الكهرباء منتظمة إلا بالمشترَك الخاص، ولا المياه متوفرة إلا بالصهاريج وزجاجات البلاستيك، ولا المستشفيات جاهزة» لاستقبال الفقراء حتى ولو كانوا على شفير الموت، ولا المدارس مجهزة لتضمّن للأجيال مستقبلا أفضل من حاضرهم المczyn، ولا وسائل المواصلة مهياة لتقلّل الناس من وإلى أعمالهم بالأسعار المعقولة،

ولا الاسعار تراعي قدرة الناس على الشراء، بل إنهم (عمال لبنان وكادحوه) يتساءلون: أين قانون سلسلة الرتب والرواتب مثلا الذي يخصّ عشرات الآلاف من المعلمين والموظفين والعسكريين؟ هل ينتظر فعلاً جلسة تشريعية لمجلس النواب أم أنّ من أهداف تعطيل الجلسات التشريعية هو منع إقرار هذا القانون بعد أن أمطر المطالبون بالعودة من كلِّ الجهات؟

وفي المقابل، كيف تتعدّد جلسة نيابية لإقرار قانون جديد للإيجار بمادة وحيدة ليطلق سلسلة من التفاعلات المهذّدة بالتصاعد، وخصوصاً بعد أن أبطل المجلس الدستوري بعض موادّه الأساسية، فيبدو القضاء في جدل حول شرعية هذا القانون أو لا شرعيته، فيما المطلوب ببساطة قانون يتقّم ظروف المالك القديم ويضفّه، ويحول دون تشريد المستأجر القديم ويصون كرامته وما تبقى من عمره.

ثم أين قانون السلفة لـ 23 ألف مواطن من أصحاب الحقوق في تعاونيات لبنان، بعد أن أمضى هؤلاء أكثر من عقد ونصف يناضلون لنيل بعض حقوقهم من مؤسسة يفترض أنها تحت وصاية الدولة ورعايتها، فإذا بها تتعرض لاشنغ أنواع القرصنة والنهب وسلب حقوق فقراء ومتوسطي الحال اثتمنوا دولتهم على مدارتهم وتعويضاتهم.

أما قانون السير الجديد، الذي كان مطلباً لكل مواطن يشكو من حال السير في العاصمة وعموم البلاد، فقد تحول إلى عبء على المواطن والدولة، بدلا من أن يكون عاملاً مساعدا على تخفيف الأعباء عن كامل الناس، ففرض على المخالفين رسوما يعجز أصحاب الدخل المحدود عن دفعها، فيما لم توفر الحكومة الحد الأدنى من واجباتها تجاه الطرقات وحفرها والشوارع وانسداداتها وتأمين المواقف وتجهيز شبكات النقل العام وغيرها.

وإذا كان من حقّ الدولة التشدّد مع بعض المخالفين الذين لا تبرير لمخالفاتهم كالكساري، والمدمنين، والمسرعين دون حساب، فإن من واجبها تقهّم ظروف أغلبية الناس التي تخضع للصفقات التي لا قانون من هنا أو قانون من هناك، فيصدر القانون حتماً.

في لبنان هجرتان... هجرة سببها الحرب، وأخرى سببها «السلم»... واحدة تمّت تحت قرقعة السلاح... والأخرى تجري باسم القانون الذي يفترض فيه حماية الناس فإذا به يطاردهم ألا تستحقّ الهجرتان حراكا ممن لا مكان له خارج بلده، أو ممن ما زال مصمّماً على الثبات في أرضه مهما كانت الصعوبات.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد

العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

## البناء

### دعوات لمناسبة عيد العمل إلى رفع الغبن عنهم ومواجهة الفساد وتصحيح السياسات الضرايبية المجحفة

## «القومي»: لانخراط كل المنتجين في جبهة شعبية قومية لمواجهة الاحتلال والإرهاب دفاعا عن البنيان الاجتماعي والعمراني والثقافي والحضاري لأمتنا

أصدر عميد العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب السوري القومي الاجتماعي نزيه روحانا بيانا بمناسبة عيد العمل في الأول من أيار جاء فيه:
يُفصح عشرات الآلاف من المعلمين والموظفين والعسكريين؟ هل ينتظر فعلاً جلسة تشريعية لمجلس النواب أم أنّ من أهداف تعطيل الجلسات التشريعية هو منع إقرار هذا القانون بعد أن أمطر المطالبون بالعودة من كلِّ الجهات؟

وفي المقابل، كيف تتعدّد جلسة نيابية لإقرار قانون جديد للإيجار بمادة وحيدة ليطلق سلسلة من التفاعلات المهذّدة بالتصاعد، وخصوصاً بعد أن أبطل المجلس الدستوري بعض موادّه الأساسية، فيبدو القضاء في جدل حول شرعية هذا القانون أو لا شرعيته، فيما المطلوب ببساطة قانون يتقّم ظروف المالك القديم ويضفّه، ويحول دون تشريد المستأجر القديم ويصون كرامته وما تبقى من عمره.

ثم أين قانون السلفة لـ 23 ألف مواطن من أصحاب الحقوق في تعاونيات لبنان، بعد أن أمضى هؤلاء أكثر من عقد ونصف يناضلون لنيل بعض حقوقهم من مؤسسة يفترض أنها تحت وصاية الدولة ورعايتها، فإذا بها تتعرض لاشنغ أنواع القرصنة والنهب وسلب حقوق فقراء ومتوسطي الحال اثتمنوا دولتهم على مدارتهم وتعويضاتهم.

أما قانون السير الجديد، الذي كان مطلباً لكل مواطن يشكو من حال السير في العاصمة وعموم البلاد، فقد تحول إلى عبء على المواطن والدولة، بدلا من أن يكون عاملاً مساعدا على تخفيف الأعباء عن كامل الناس، ففرض على المخالفين رسوما يعجز أصحاب الدخل المحدود عن دفعها، فيما لم توفر الحكومة الحد الأدنى من واجباتها تجاه الطرقات وحفرها والشوارع وانسداداتها وتأمين المواقف وتجهيز شبكات النقل العام وغيرها.

وإذا كان من حقّ الدولة التشدّد مع بعض المخالفين الذين لا تبرير لمخالفاتهم كالكساري، والمدمنين، والمسرعين دون حساب، فإن من واجبها تقهّم ظروف أغلبية الناس التي تخضع للصفقات التي لا قانون من هنا أو قانون من هناك، فيصدر القانون حتماً.

في لبنان هجرتان... هجرة سببها الحرب، وأخرى سببها «السلم»... واحدة تمّت تحت قرقعة السلاح... والأخرى تجري باسم القانون الذي يفترض فيه حماية الناس فإذا به يطاردهم ألا تستحقّ الهجرتان حراكا ممن لا مكان له خارج بلده، أو ممن ما زال مصمّماً على الثبات في أرضه مهما كانت الصعوبات.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

### دعوات لمناسبة عيد العمل إلى رفع الغبن عنهم ومواجهة الفساد وتصحيح السياسات الضرايبية المجحفة

## «القومي»: لانخراط كل المنتجين في جبهة شعبية قومية لمواجهة الاحتلال والإرهاب دفاعا عن البنيان الاجتماعي والعمراني والثقافي والحضاري لأمتنا

أصدر عميد العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب السوري القومي الاجتماعي نزيه روحانا بيانا بمناسبة عيد العمل في الأول من أيار جاء فيه:
يُفصح عشرات الآلاف من المعلمين والموظفين والعسكريين؟ هل ينتظر فعلاً جلسة تشريعية لمجلس النواب أم أنّ من أهداف تعطيل الجلسات التشريعية هو منع إقرار هذا القانون بعد أن أمطر المطالبون بالعودة من كلِّ الجهات؟

وفي المقابل، كيف تتعدّد جلسة نيابية لإقرار قانون جديد للإيجار بمادة وحيدة ليطلق سلسلة من التفاعلات المهذّدة بالتصاعد، وخصوصاً بعد أن أبطل المجلس الدستوري بعض موادّه الأساسية، فيبدو القضاء في جدل حول شرعية هذا القانون أو لا شرعيته، فيما المطلوب ببساطة قانون يتقّم ظروف المالك القديم ويضفّه، ويحول دون تشريد المستأجر القديم ويصون كرامته وما تبقى من عمره.

ثم أين قانون السلفة لـ 23 ألف مواطن من أصحاب الحقوق في تعاونيات لبنان، بعد أن أمضى هؤلاء أكثر من عقد ونصف يناضلون لنيل بعض حقوقهم من مؤسسة يفترض أنها تحت وصاية الدولة ورعايتها، فإذا بها تتعرض لاشنغ أنواع القرصنة والنهب وسلب حقوق فقراء ومتوسطي الحال اثتمنوا دولتهم على مدارتهم وتعويضاتهم.

أما قانون السير الجديد، الذي كان مطلباً لكل مواطن يشكو من حال السير في العاصمة وعموم البلاد، فقد تحول إلى عبء على المواطن والدولة، بدلا من أن يكون عاملاً مساعدا على تخفيف الأعباء عن كامل الناس، ففرض على المخالفين رسوما يعجز أصحاب الدخل المحدود عن دفعها، فيما لم توفر الحكومة الحد الأدنى من واجباتها تجاه الطرقات وحفرها والشوارع وانسداداتها وتأمين المواقف وتجهيز شبكات النقل العام وغيرها.

وإذا كان من حقّ الدولة التشدّد مع بعض المخالفين الذين لا تبرير لمخالفاتهم كالكساري، والمدمنين، والمسرعين دون حساب، فإن من واجبها تقهّم ظروف أغلبية الناس التي تخضع للصفقات التي لا قانون من هنا أو قانون من هناك، فيصدر القانون حتماً.

في لبنان هجرتان... هجرة سببها الحرب، وأخرى سببها «السلم»... واحدة تمّت تحت قرقعة السلاح... والأخرى تجري باسم القانون الذي يفترض فيه حماية الناس فإذا به يطاردهم ألا تستحقّ الهجرتان حراكا ممن لا مكان له خارج بلده، أو ممن ما زال مصمّماً على الثبات في أرضه مهما كانت الصعوبات.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

### عون تسلم مذكرة من لجنتي المحامين

### والدفاع عن المستأجرين

استقبل رئيس «كتل التغيير والإصلاح» النائب العماد ميشال عون، في دارته في الرابية، وفدين من لجنتي المحامين للطعن في قانون الإجراءات والدفاع عن حقوق المستأجرين.

وقال رئيس لجنة المحامين المحامي أديب زخور بعد اللقاء: «اجتمعنا مع دولة الرئيس العماد ميشال عون لنوضح له أنّ التعديلات التي قدمناها هي حدّها الأدنى لم يؤخذ بها ولا حتى 10 في المئة، وقد كانت هناك مطالبة من لجنة الدفاع عن المستأجرين بتحتي رئيس لجنة الإبارة والعدل والأعضاء ونطالب نحن باستقلالتهم من اللثابين روبيير غانم وسيمر الجسر وغيرهما. أيضا نطالب بلجنة

محايدة لوضع دراسة جديدة لهذا الموضوع».

وأضاف: «منذ أسبوع، طرح الرئيس نبيه بري مشروعا متكاملأرأينا فيه خطوة جيدة لحل هذا الموضوع أي بيع المأجور أو يشترته من المالك مع الحفاظ على حق التعويض أي 335/65 أو 40/60. هكذا ننتهى من الصناديق الوهمية التي يتكلمون عليها وينتهى من اللجان التي ستكلف المستأجرين والمالكين ألوف الدولارات، وسيدخلون في نزاعات لا تنتهي، وخصوصا أننا طالبنا بوقف تنفيذ القانون فوراً».

وتابع: «دولة الرئيس بري اعتبر أنّ القانون غير نافذ ورئيس مجلس الدستوري كذلك هيئة التشريع والاستشارات وزير العدل. هناك إجماع لوقف التنفيذ وليس من الممكن أن تنفذه المحاكم».

وتحدث كاسترو عبدالله باسم لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، وقال: «سلمنا مذكرة للعماد عون باسم لجنة المؤتمر الوطني للدفاع عن المستأجرين ولجنة الدفاع عنهم وفيه شرح كامل ومتكامل والمعطيات التي تعاملوا بها معنا منذ إقرار المشروع في 1 نيسان الأسود 2014 وما يترتب عنه، وخصوصا أنه قانون تهجيري وسيكرس الفرز الطائفي والمذهبي والديموغرافي وما لم تفعله الحرب فعله هذا المشروع».

سؤال لا نجد أفضل منه، ونحن نحتفل بعيد العمال في بلد حُرّم من الأعياد، ويكاد يُجرم من العمال والكادحين ومتوسطي الحال، أيضاً.

### هيئة التنسيق: مصلحة الوطن والطلاب فوق كل اعتبار

واصلت هيئة التنسيق النقابية جولاتها على القيادات الوجيهة، فالنقت أسس نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، الذي أكد «وقوفه إلى جانب الهيئة في مطالبها بإقرار سلسلة الرتب والرواتب لجميع العاملين في القطاع العام ولعملي المدارس الخاصة، واعداء بإجراء الاصلاحات مع المسؤولين هذا الغرض».

وأصدرت الهيئة بيانا شكرت فيه «القيادات الدينية التي التقتها لما لمسته منها من تأييد لمطالبها بإقرار سلسلة الرتب والرواتب لجميع العاملين في القطاع العام ومعلمي المدارس الخاصة بعد إقرارها منذ أربع سنوات للفضة وأسائدة الجامعة اللبنانية». وأكدت «استقلالية قرارها الذي لا يتوخى إلا مصلحة المعلمين والأساتذة والموظفين والدراسة والطلاب، وأنها وهدما تلك قرارها القاطع بممارسة حقها الديمقراطي باعتماد الأشكال الديمقراطية التي أتاحتها الدستور والقانون من إضراب واعتصام وتظاهر، وهي لم تتفق مع أي مسؤول على تحديد أحوالها زماناً ومكاناً».

وكانت الهيئة «وضعها مصلحة الوطن والطلاب فوق أي اعتبار»، داعية الطلاب إلى «الاستعداد الكامل للامتحانات الرسمية، فالفرحة الكبرى للمعلمين والأساتذة هي بلوغ طلابهم عتبة النجاح والفوز بما حصلوه طيلة عام دراسي كامل».

### الحاج حسن: لو أنّ الوضع الغذائي غير سليم

## لشهدنا إقبالا لا مثيل له على المستشفيات

وتطرق إلي موضوع سلامة

الغذاء، فأكد أنّ «ما نشاهده على

التفريزون بما يتعلق بهذا الملف فيه شيء من الحقة، ولكنه استثناء

وليس القاعدة. والدليل أننا لا ولم

نشهد حالات تسمم جماعية في صورة متكررة مثلا، ولو أنّ الوضع

الغذائي في لبنان غير سليم كما تمّ

تصويره لشهدنا إقبال اللبنانيين

على المستشفيات بصورة لا مثيل

لها. كما أنّ نسب إصابات اللبنانيين

بالمراض السرطانية لا تتعدى نسب

المصابين بهذه الأمراض في الدول

المتقدمة. وهذا لإعني أنني لست مع

قمع المخالفين ومحاسبتهم، لكنني

أشدد على أنّي إلى جانب حماية

الجيدن في هذا القطاع الذي يقطنون

صورة لبنان الجميلة إلى الخارج».

عموماً، ولكنّ هناك مشاكل تعانها

الصناعات الغذائية مرتبطة بكون

غالبية المواد الأولية مستوردة من

الخارج، وثانياً لعدم ربط القطاعين

الصناعي والزراعي بما فيه الكفاية في

لبنان، وعدم ربط الصناعة الغذائية

في لبنان بالاقليم». وأضاف:

«إنّ السياسات الاقتصادية في الدول العربية غير

تكاملية»، لافتاً إلى أنّ «من بين

مشاكل هذا القطاع أيضا عدم إعطاء

التطوير الأولوية في عمليات الإنتاج،

مع العلم أنّ التطوير مطلوب وينمّ عبر

تفعيل البحث العلمي. واقترح في هذه

المناسبة أن تقوم بعملية تكامل بين

والصناعة اللذين تراجعا إلى نسبة

12 في المئة من الناتج المحلي،

بالإضافة إلى تراجع الصادرات إلى

أقل من 40 في المئة مما كانت عليه

عشية الحرب عام 1974، مشيراً

إلى أنّ «ما سرع في ذلك هو الزمان

على السلام الإقليمي آنذاك والمعولة

واعتماد وصفات الهيئات الدولية

التي ركزت على تشجيع التجارة

العمال وبين بعض المؤسسات الخاصة والمختلطة، وإعادة تفعيل مجالس العمل التكميكية بعد إخراج مراسيمها من الدرج الذي كانت قابعة فيه، وتوسيع دائرة المستفيدين من عقود العمل الجماعية، وتأسيس النقابات، والتعاون مع الاتحاد العمالي العام رئيساً وأعضاء، وترؤس لجنة الحوار المستدام لإرساء نوع من السلام والمهادنة على الجبهة الاجتماعية».

#### الاتحاد الوطني للنقابات

ورأى الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين «أنّ استقلالة الدولة من دورها في مواجهة أخطار الخصخصة والنأي بنفسها عن وضع حدّ لشجع النفطة المالية قد حول وطننا إلى سلعة رخصنة في أيدي أصحاب البنوك والاحتكارات، ناهيك بالسياسات الموجهة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والقائمة على استغلال الشعوب ونهب ثرواتها وخيراتها».

#### جبهة التحرّر العمالي

وأكدت الأمانة العامة لجبهة التحرّر العمالي «استمرارها في تحمل مسؤولياتها تجاه العمال والألاحين»، معاهدة إياهم به، وحمل أمانة مطالبهم وقضاياهم الاجتماعية المحقة والقانونية، وببذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب من أجل الوصول إلى مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة والحياة الحرة والكرامة لجميع المواطنين». ورأت الجبهة ضرورة السعي إلى عقد مؤتمر نقابي وطني يشارك فيه جميع النقابيين في مختلف القطاعات والمناطق اللبنانية، من أجل تبني برنامج محلي شامل يواكب التطورات الحاصلة ويؤمن الاحتياجات النقابية والعمالية، والسعي إلى اعتماد هيكلية نقابية جديدة تحترم المعايير الدولية على صعيد حرية التنظيم والعمل النقابي».

#### الإئتلاف اللبناني الفلسطيني

وفي السياق نفسه، نظم «الإئتلاف اللبناني الفلسطيني لحملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان» والتي تقوده «جمعية النجدة الاجتماعية»، اعتصاماً بمناسبة الأول من أيار، تكديدا على «حقّ العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان والمطالبة برفع الحصار عن هذا الحق». وقد شارك في الاعتصام ممثلو الفصائل الفلسطينية وسفارة فلسطين ومؤسسات محلية ودولية أمام مقرّ «اسكوا» وفي أقرب نقطة إلى البرلمان اللبناني.

ودعا الائتلاف «السلطات اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات

اللازمة لرفع القيود والإجراءات التمييزية عن القانونين 128

و129/2010 وتطبيقها مع التعديلات التي تسمح بتعيين

اللاجئين الفلسطينيين القيعمين والمسيحيين في لبنان من الحصول

على إجازة عمل دائمة ومجانبة ذلك في خطوة تمهيدية إيجابية من

أجل الإلغاء الكامل لإجازة العمل(…)) والتشريع لاستثناء اللاجئين

الفلسطينيين في لبنان من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل أو شرط

الحصول على الجنسية اللبنانية، أينما وجد في القوانين اللبنانية

المتعلقة بالعمل، ومنح أصحاب الكفاءة ومستوفي الشروط منهم،

الحقوق التي تمنحها إياهم المواثيق الدولية التي صادق عليها

لبنان».

#### رابطة الشغيلة

ورأت قيادة رابطة الشغيلة في بيان بعد اجتماعها برئاسة أمينها

العام النائب السابق زاهر الخطيب، «أنّ السياسات الاقتصادية

والاجتماعية للرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة التي ينتهجها

النظام اللبناني والقائمة على تهميش قطاعات الإنتاج، وزيادة

الضرائب غير المباشرة، والتخلي عن دور الدولة في الرعاية

الاجتماعية، هي المسؤولة عن تفاقم الأزمة المعيشية ونهايار القدرة

الشرائية للغالبية الساحقة من اللبنانيين، الذين باتوا غير قادرين

على تأمين أبسط احتياجاتهم الضرورية».

كما أصدر مستخدمو الضمان، والحزب الديمقراطي الشيعي،

تقافة مستخدمي الفنادق والطعام والمقاهي، نقيب محلمي صناعة

الذهب والمجوهرات في لبنان بوغوس كورديان، بيانات دعت إلى

جعل الأول

من أيار مناسبة لرض الصوفى، للقوى والهيئات الشعبية

والنقابية والشبابية والنسائية، من أجل برنامج محلي دفاعا عن

مصالح العمال والموظفين